



الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

**مراسلات وردت من بعض الدول الأعضاء بشأن المبادئ^{*}
التوجيهية لتصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية**

عمليات النقل النووي

- تلقى المدير العام مذكرتين شفويتين بتاريخ ٧٧ آب/أغسطس و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ من البعثتين الدائتين لكل من إسبانيا وفنلندا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية.
- والفرض من هاتين المذكرتين الشفويتين توفير المزيد من المعلومات عن سياسات وممارسات حكومتي هاتين الدولتين فيما يتعلق بال الصادرات النووية.
- ويرد نصا المذكرتين الشفويتين في مرفقي هذه الوثيقة، وذلك استجابة للرغبة التي أبديت في نهاية كل مذكرة شفوية.

المرفق ١

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لفنلندا تحياتها الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشرفها أن توفر مزيداً من المعلومات عن سياسات ومارسات حكومة بلدها فيما يتعلق بال الصادرات النووية.

فقد قررت حكومة فنلندا أنها - عند النظر في نقل الأصناف المبينة في المرفق ألف والمرفق باه بالوثيقة 1 INFCIRC/254/Rev.1/Part 1 ("إضاح الأصناف الواردة في قائمة المواد الحساسة") لن تقوم بنقل تلك الأصناف إلا إذا كان لدى الدولة المتلقية غير العاززة لأسلحة نووية اتفاق نافذ مع الوكالة يقضى بتطبيق الضمانات على جميع المواد المصدرية والمواد الاشتطارية الخاصة المستخدمة في أنشطتها السلمية في الوقت الحاضر والمستقبل. وتتحقق بهذه المذكرة الشفوية نسخة من "المبادئ" التوجيهية لعمليات النقل النووي" مع تعديل الفقرة ٤ للتعبير عن هذه السياسة^(*).

وحكومة فنلندا - عند اتخاذها هذا القرار - تدرك ادراكاً تاماً ضرورة الاسهام في التنمية الاقتصادية مع تفادي الاسهام بأي شكل من الاشكال في أخطار انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المترجرة النووية، وضرورة استبعاد تأكيدات عدم الانتشار عن مجال المنافسة التجارية.

ونرجو حكومة فنلندا من المدير العام تعميم هذه المذكرة الشفوية على الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفتتم البعثة الدائمة لفنلندا هذه الفرصة لتأكيد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد أسمى تقديرها.

فيينا ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣

المرفق ٢

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لـ إسبانيا تحياتها إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن توفر مزيداً من المعلومات عن سياسات وممارسات حكومة بلدها فيما يتعلق بال الصادرات النووية.

فقد قررت حكومة إسبانيا أنها - عند النظر في نقل الأصناف المبينة في المرفق ألف والمرفق باه بالوثيقة ١ INFCIRC/254/Rev.1/Part 1 ("ايصال الأصناف الواردة في قائمة المواد الحساسة") - لن تقوم بنقل تلك الأصناف إلا إذا كان لدى الدولة المتلقية غير الحائز لأسلحة نووية اتفاق مأذن مع الوكالة يتضمن بتطبيق الضمانات على جميع المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في أنشطتها السلمية في الوقت الحاضر والمستقبل. وتلحق بهذه المذكرة الشفوية سخة من "البادى" التوجيهية لعمليات النقل النووي" مع تعديل الفقرة ٤ للتعبير عن هذه السياسة^(١).

وحكومة إسبانيا - عند اتخاذها هذا القرار - تدرك أدرك تماماً ضرورة الالسهام في التنمية الاقتصادية مع تقاضي الالسهام بأي شكل في أخطار انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتنحرة النووية، وضرورة استبعاد تأكيدات عدم الانتشار عن مجال المنافسة التجارية.

وستقوم حكومة إسبانيا، فيما يتعلق بالتبادلات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي بتطبيق هذه الوثائق على ضوء التزاماتها كدولة عضو في هذا الاتحاد.

وترجو حكومة إسبانيا من المدير العام تعليم هذه المذكرة الشفوية على الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفتتم البعثة الدائمة لـ إسبانيا هذه الفرصة لتأكيد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد أسمى تقديرها.

فيينا، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢